

أضواء البيان

. @ 135 @

وكون اللحم رد ليطبخه من وقع في سهمه مرة أخرى ، غير ظاهر عندي وإني أعلم . . .
وحديث رافع المذكور : أخرجه أيضاً مسلم في كتاب : الصيد والذبائح ، ولفظ المراد منه
عن رافع قال : (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذئ الحليفة من تهامة فأصبنا غنماً
وإبلًا فجعل القوم فأغلوا بها القدور فأمر بها فكفتت ، ثم عدل عشراً من الغنم بجزور) .

والحاصل : أن أخص شيء في محل النزاع وأصرحه فيه ، وأوضحه فيه حديث جابر ، الذي ذكرنا
روايته عند مسلم . أما حديث رافع ، فهو في قسمة الغنيمة لا في الهدى . وأما حديث ابن
عباس ، فظاهره أنه في الضحايا ، وعلى كل حال : فحديث جابر أصح منه ، فالذي يظهر أن
التمتع يكفيه سبع بدنة ، وأن النص الصريح الوارد بذلك ينبغي تقديمه ، على أنه يكفيه
عشر بدنة ، وقد رأيت أدلة القولين . والعلم عند الله تعالى . . .

فإذا علمت أقوال أهل العلم في تعيين القدر المجزء في هدي التمتع ، والقران ، وأن
أظهر الأقوال : أن أقله شاة ، أو سبع بدنة أو بقرة ، وأن أجزاء البدنة الكاملة ، لا نزاع
فيه . . .

فاعلم : أن أهل العلم اختلفوا في وقت وجوبه ، ووقت نحره ، وهذه تفاصيل أقوالهم
وأدلتها ، وما يرجحه الدليل منها . . .

أما مذهب مالك فالتحقيق فيه : أن هدي التمتع والقران لا يجب وجوباً تاماً إلا يوم النحر
بعد رمي جمرة العقبة ، لأن ذبحه في ذلك الوقت هو الذي فعله صلى الله عليه وسلم ، وقال (
لتأخذوا عني مناسككم) ولذا لو مات المتمتع يوم النحر ، قبل رمي جمرة العقبة ، لا يلزم
إخراج هدي التمتع من تركته ، لأنه لم يتم وجوبه ، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهب مالك
، وقد كنت قلت في نظمي في فروع مالك ، وفي الفرائض على مقتضى مذهبه في الكلام على ما
يخرج من تركة الميت ، قبل ميراث الورثة بعد أن ذكرت قضاء ديونه : ، وقال (لتأخذوا عني
مناسككم) ولذا لو مات المتمتع يوم النحر ، قبل رمي جمرة العقبة ، لا يلزم إخراج هدي
التمتع من تركته ، لأنه لم يتم وجوبه ، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهب مالك ، وقد كنت
قلت في نظمي في فروع مالك ، وفي الفرائض على مقتضى مذهبه في الكلام على ما يخرج من تركة
الميت ، قبل ميراث الورثة بعد أن ذكرت قضاء ديونه : % (وأتبعن دينه بهدي % تمتع إن
مات بعد الرمي) % .

واعلم : أن قول من قال من المالكية : إنه يجب بإحرام الحج ، وأنه يجرء قبله كما هو ظاهر قول خليل في مختصره المالكي الذي قال في ترجمته مبيناً لما به الفتوى : ودم التمتع يجب بإحرام الحج ، وأجزأ قبله ، قد اغتر به بعض من لا تحقيق عنده بالمذهب المالكي ، والتحقيق أن الوجوب عندهم برمي جمرة العقبة ، وبه جزم ابن رشد وابن العربي ، وصاحب